

الارتزاق بين القبول والرفض

إن اللجوء إلى الخصخصة يخلّص الحكومات من عقدة ما يصطلح تسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

المؤلف

قد لا نجد عاقلاً واحداً على سطح البسيطة يحاول أن يبرر وجود المرتزقة، ولكن هؤلاء القتلة لهم آراؤهم في مهنتهم ما بين مؤيد لها بدافع القتل، وآخرون يقرنون القتل بالنهم الواضح لجمع أكبر قدر من الأموال، وهذا يوجب علينا أن نرصد كلا الموقفين، كما يجب رصد الرأي العام الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة هي من اخترع ما أصبح يعرف (بالحروب الاستباقية) (والحرب على الإرهاب)، والشاهد في سياق الحديث هنا ما نشرته صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠٠٤م عندما كتبت: «يلجأ العسكريون الأمريكيون إلى الاستعانة بعناصر من خارج صفوفهم في مجالات إعداد الأغذية أو غسيل الملابس، مستخدمين في ذلك شركات من القطاع الخاص، وهذا اتجاه كانت القوات المسلحة للولايات المتحدة قد سلكته بحماس شديد منذ التسعينيات، لكن هذا شيء واستخدام القطاع الخاص لأداء مهام الحرب والقتال شيء آخر تماماً، ثم تضيف: «إن المصير الفظيع لمعاقدي الأمن الأربعة، في الفلوجة في

شهر مارس ٢٠٠٤م جاء ليؤكد مشكلة اعتماد الولايات المتحدة على العناصر المأجورة لأداء مهام القتال؛ ثم تبادر الصحيفة إلى تفسير تعريف الحارس الأمني الخاص. أو الحارس العامل لحساب القطاع الخاص فتقول: «إن مصطلح الحارس الأمني الخاص لا يعبر عن العمل الحقيقي الموكل لهؤلاء الرجال أو النساء المسلحين، إنهم لا يجلسون خلف مكاتب لكي يوجهوا الزائرين إلى كيفية الدخول إلى أروقة هذا المبنى أو ذاك.. ولا يكاد يستخدمهم أحد في حراسة آبار النفط على سبيل المثال.

إن المصطلح الأوفق الذي يصدق عليهم هو (البنادق المأجورة) وهم مكلفون بالسهر على أمن مقار القيادة لقوات الاحتلال، ومما لا شك فيه أن هذا الاعتماد المتزايد على متعاقدين لا يتحملون سوى مسؤولية فضفاضة -مقارنة بالجندي النظامي- أمر جدير بأن يتفجر يوماً في وجه منفذه؛ لأنه يبعث بالرسالة الخطأ التي تقول للعراقيين حتى بعد أن انتقلت إليهم السيادة في بعض المناطق بأن الولاء لا ينبغي أن يتوجه إلى الوطن بل يتجه إلى من يدفع ثمن العقد.

والحق أن ظاهرة المرتزقة بلغت من الاستشراء والاتساع إلى الحد الذي دعا عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسها إلى التحذير من مغبتها وعواقبها، وكشفت صحيفة نيويورك أن السيناتور جاك ريد عن ولاية رود إيلاند وعضو لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ كتب في منتصف إبريل ٢٠٠٤م خطاباً إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومعه ١٢ من أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين يقول فيه: إن إسناد مهمة حفظ الأمن في العراق

إلى شركات بعقود خاصة يثير تساؤلات خطيرة، وتؤكد الصحيفة أن تدفق هذه الشركات إلى العراق وهي فاقدة الخبرة قد أسهم في إيجاد مناخ من الفوضى في هذا البلد الممزق^(١).

كما حذر الكاتب (باري يومان) من استثناء ظاهرة خصخصة الحرب، وكتب مقالاً بعنوان (الدور المتزايد للمرتزقة) فيقول: «إن حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد سنوياً على ٤٠٠ مليار دولار، تأتي من تشغيل عناصر من مرتزقة الجنود والضباط، ويقوم على أمر هذا العمل عدد من الكولونييلات والجنرالات المتقاعدين من خدمة القوات المسلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عسكرية بالدرجة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاستخبارات خلف خطوط العدو وعمليات التدريب وأداء المهام الحربية الشديدة الخطورة وفي مقدمتها مهام التدمير والتخريب، وقد يضاف إليها عمليات التحقيق والاستجواب وسط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية».

ويصف مايكل فيكرز وهو من (مركز تخمينات الموازنة والاستراتيجية) حول خطر المرتزق حين يقول: «هناك إحساس بأن مثل هؤلاء المرتزقة حتى وإن كانوا يعملون تحت قيادة الولايات المتحدة أو قيادة دولية فإن مستوى المساءلة السياسية المتوقع - إذا كان هناك حالات قتل غير عمد - سيكون أعلى، مقارنة بقوات حكومية»^(٢).

وهناك جون (بيتر فام) الذي يعد جلب هؤلاء المرتزقة للعمل شراً لا بد منه، ولكن حتى يوظف هذا الشرف في إطار قانوني فإنه يقول:

«إن خصخصة عمليات حفظ السلام ربما تكون البديل الوحيد في المنظور القريب لمراقبة الآلاف الذين يموتون، ومن الأفضل التعامل والتعاون مع هذه الظاهرة بدلاً من الاستمرار الزائف في تجاهلها وعدم تقديم حلول بديلة حقيقية وعملية، وإذا ما أقدمت الحكومات على استخدام المرتزقة، فمن الواجب إخضاعهم لنفس قوانين عمل القوات النظامية، وهو ما يعني أيضاً أن الحكومة التي تستأجر قوات مخصصة ينبغي أن تكون مستعدة لمحاسبتهم في المحاكم في حال القيام بأعمال تمثل خرقاً للقوانين السائدة، وقد ظهر من قبل عدد من هؤلاء المرتزقة في محاكم (أسلاب وغنائم) خاصة، ويمكن للكونجرس أن يقدم في هذا الصدد على خطوة مهمة بتطوير قانون خاص يحكم كيفية التعامل مع المتعهدين العسكريين الخاصين، وبذلك يشجع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

وعلى صعيد العاملين في ميدان الشركات الأمنية فقد أكد (سايمون فولكز) المدير التنفيذي لشركة أمن بريطانية أنهم (المرتزقة) يعملون لقاء الأجر، وفسر ذلك بأن الكثير من شركات الأمن تقوم باستئجار هؤلاء الأفراد من شركات أخرى، كانت قد قامت باستئجارهم من مقاولين، مما يعني في المحصلة أن هذه الشركات أصبحت تمثل منفذاً لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخابرات للتخريب وإثارة الفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحالة من الفوضى، ومنهم بالطبع عملاء للمخابرات الإسرائيلية وغيرها، الذين وجدوا في العمل كرجال أمن فرصة للتقليل بحرية في كل أنحاء العراق كما يريدون.

ويعلق مايكل بتلز وهو مؤسس شركة خدمات أمنية على الدور الذي تقوم به، فقال: «إن هذه الشركات المدنية تعمل وسط أشد المناطق عداء في هذا الصراع، وفي بداية الحرب في العراق كانت شركات الأمن الخاصة تجلب رجالها من عناصر قتالية متميزة، أما الآن فقد ازداد الطلب عليهم مما لا يضمن أن يكونوا جميعاً على كفاءة عالية»، كما وصف بتلز العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بأنها صناعة، وحرب لتحقيق المكاسب للباحثين عن الثروة أو للمرتزقة.

ويعد العديد من رؤساء الشركات الأمنية أن عملهم هو أمني خدماتي، وتستعين بهم الحكومات ومنهم (أندرو وليامز) من شركة (نورث بريدج للخدمات) وهو مظلي سابق حارب في فوكلاند وشارك في عمليات تمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، حيث قال في حوار مع وكالة «رويتر» يوم ٩ مايو ٢٠٠٥م: «لسنا مرتزقة.. (نورث بريدج) شركة عسكرية مشروعة تعمل فقط لحكومات منتخبة ديمقراطياً أو وكالات معترف بها»، والسبب كما يحاول أن يقنع نفسه هو أن حكومات اليوم مثل أفغانستان والبلقان والعراق تعاني جيوشها الوطنية من مشاكل ومثقلة بالأعباء، ويمكن لشركته أن تقدم ما تحتاجه من مساعدة لحفظ السلام، وتبلغ به الجرأة إلى القول إن شركته وبالتعاون مع الأمريكيين تستطيع أن تضع كتيبة من خمسة آلاف جندي على الأرض بكل معداتها في أي مكان بالعالم خلال ثلاثة أسابيع!.

ويحاول بعض من مؤسسي هذه الشركات عدم الخلط بين الخدمة العسكرية وعمليات الأمن، ويحاولون أن يكونوا أصحاب رؤية

واضحة في التفريق بين ما هو عسكري وما هو شبه عسكري، ويقول (السرجينت أروين) وهو عسكري سابق في الجيش الأمريكي يعمل مع إحدى شركات المرتزقة أنه منجم للذهب، وللحصول على الأموال يكفي أن نكون قد أمضينا خمس سنوات في الجيش، ويشاركه الرأي أحد أعضاء الميليشيا الصربية (النسور البيض) وهو من القناصة المحترفين في الجيش اليوغوسلافي السابق قبل أن يلتحق بالقطاع الخاص وقام بمهام في عدة دول إفريقية، يؤكد أن هذا الأمر يمكن أن يبلغ للرجال المحترفين نحو ١٥ ألف دولار يومياً.

إن جميع الرجال والنساء المجندين للعمل بواسطة شركات القتل هذه، هم في عمومهم ينتمون إلى مجتمع مهمش، وسواء أكانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه، ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا أو يقوموا بمهام أخرى، فإن هؤلاء الجنود كثيراً ما يكونون غير متحمسين لعمل ذلك، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهم الذي يوجه سادتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، هم الذين مثلوا الجندية المأجورة لزمان طويل، معروفون أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف والأخلاق المعمول بها في الفروسية سابقاً.

لا يُهمل المؤيدون لخصخصة العمليات العسكرية أهمية الجانب الاقتصادي، ألا وهو أن تكاليف عمليات الخصخصة تخفف القيود المالية على الدولة، فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في سنة ٢٠٠٢م أن في إمكانها أن توفر ما يزيد على ١١ مليار دولار ما بين العامين ١٩٩٧م و٢٠٠٥م بفضل أعمال تلزيم العقود، وهذا يمكن اعتباره أحد أنواع الدعاية لتحويل النظام الدفاعي نحو الشركات الخاصة عبر خفض عدد الموظفين لمصلحة القطاع الخاص، كما أن تلك القوات لن تكلف الخزنة الأمريكية وتستطيع الانتشار بشكل أسرع من القوات النظامية، وبحسب النقابي روبرت هارنج رئيس الاتحاد الأمريكي للموظفين الفيدراليين في أوائل سنة ٢٠٠٣م إن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين، هذا وقد صدرت انتقادات عنيفة للجيش الأمريكي بعد أن أعلن في أكتوبر ٢٠٠٢م أن هناك نحو ٢٠٠ ألف وظيفة سوف تنتقل إلى القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من عمليات الخصخصة العسكرية^(٢).

وهناك من الآراء التي تقول أن اللجوء إلى الخصخصة يخلص الحكومات من عقدة ما يصطلح بتسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

أما أكثر الأمور سلبية ووضوحاً في هذا الأمر فهو أن الرقابة على الشركات العسكرية الخاصة تكاد تكون معدومة من قبل المشغلين

الأصليين، كما أن القوانين الدولية التي وقعتها الهيئات الدولية لا تزال غير مؤهلة لمكافحة مخالفات المرتزقة، كما أنهم -المرتزقة- يعملون في مناطق يكاد يكون فيها القانون المحلي غائباً، وعند وقوع جريمة حرب تتصل منها الأطراف سواء أكانت الشركة المشغلة، أو وحتى الحاكم العسكري، وبالطبع يكون القانون الدولي غير فاعل في هذه الحالة، ومن الطبيعي أن تستمر الفوضى التي يسببها المرتزق دون رقيب أو حسيب.

ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة هل من الجائز استخدام هؤلاء القتل وقديم الدلائل الأخلاقية والقانونية على قبول أفعالهم، فهناك من يقول إن كان استخدام هذه القوات لإتمام بعض المهام في المناطق الصعبة فلا بأس، أما أن تخصص عمليات حفظ السلام فهذا غير مقبول عند الذين لم يتخذوا موقفاً واضحاً من دواعي وجود هؤلاء المرتزقة إلى جانب الجيوش.

إن من الواضح أن العاملين في شركات المرتزقة العسكرية لا تحكمهم أي قوانين أو حتى اتباع تعاليم عسكرية، وبالتالي فإن القانون الذي يردعهم غير موجود أصلاً، كما أنهم لا يعرفون أي شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية، بل يعرفون سيدهم الذي يفقد عليهم الأموال، وهذا واضح في التجاوزات التي ارتكبوها مراراً.

وقد تصاعد القلق العالمي ضد المرتزقة، ففي سنة ١٩٦٦م تبنى مجلس الأمن قراراً يدين تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجردت المادة السابعة والعشرون من

البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٤٩م الملحق باتفاقيات جنيف المرتزقة من حق المطالبة بوضع العسكري أو بوضع أسير حرب، لتتركهم عرضة للمحاكمات كجناة عامين في الدولة المتضررة، لكن المادة تركت تعريف المرتزقة -برأي العديد- ذاتياً بشكل خطر ويعتمد جزئياً على تقدير الأسباب التي تدفع شخصاً للقتال، وفي سنة ١٩٦٨م أقرت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية قوانين ضد المرتزقة، جاعلة استخدامهم ضد حركات التحرر الوطني والاستقلال قابلاً للعقاب كفعل جنائي، ومنذ بداية التسعينيات أخذت هيئة الأمم المتحدة تحذر من أخطاء تزايد عدد المرتزقة في العالم، فوضعت مشروع معاهدة ينص على مكافحة تجنيد المرتزقة، وتمويلهم وتدريبهم، ولكن هذا المشروع بقي حبراً على ورق، فقد وقع عليه اثنا عشر بلداً فقط وهذا غير كاف لتصبح تلك المعاهدة سارية المفعول، حتى أصبح هؤلاء المرتزقة مصدر قلق بالغ لدى العديد من المحللين والمراقبين في أوروبا وغيرها، ففي فرنسا بدأت لجنة الشؤون الاستراتيجية التابعة لوزارة الدفاع بدراسة هذا النوع من المرتزقة، وأشارت تلك اللجنة إلى أن هذه الظاهرة بتزايد مستمر وتشكل تهديداً حقيقياً لكل الشعوب، وذلك عندما تتملص الدول العظمى من مسؤولياتها الأخلاقية والأمنية في بقاع الأرض وتضع خدماتها في يد أقلية تريد الهيمنة والسيطرة على الأكثرية.

ومع أن الأمم المتحدة تُجرم الاستعانة بهم؛ إلا أن الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة في رواندا مع تصاعد أعمال الإبادة الجماعية عندما كان أميناً

عاماً مساعداً للأمم المتحدة مكلفاً بشؤون عمليات حفظ السلام، وأصدر تصريحاً شهيراً في ذلك الوقت قال فيه: «يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة، لكن العالم ليس مهياً ربما لخصخصة السلام»^(٤).

ومع أن القانون الدولي يجرم التعامل مع المرتزقة إلا أن أحداً لم يوجه اتهاماً إلى الإدارة الأمريكية -على سبيل المثال- كونها منحت أكثر من ثلاثين ألف عقد إلى شركات خاصة تضم بين موظفيها قتلة مأجورين، وفي تصريح للصحفيين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٤م، رأى (كينيث روس) المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أنه إذا كان البنтажون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية استخباراتية فيجب عليه أن يتأكد أولاً من أنهم خاضعون لبعض القيود والأشكال الرقابية القانونية، ذلك أن عمل هؤلاء وسط فراغ قضائي يعد تشجيعاً على التجاوزات، وفي العام ٢٠٠٠م صدر تقرير عن خصخصة العمليات العسكرية أكد في النهاية على أن الخصخصة أقل تكلفة من التدخل العسكري ولكنها تفسد نوعية النتائج وتقلل من احترام حقوق الإنسان وفي ظل الأوضاع السائدة في عالم اليوم فإن النتائج المترتبة على عمل المرتزقة أخذت تظهر هنا وهناك، ولكن حتى الآن لم تصدر أي تصريحات رسمية غربية تحديداً ومن جهات دولية تقرر ناقوس الخطر الذي سيقضي يوماً على العسكرية النظامية لصالحه.

الهوامش:

(١) انظر عبدالكريم، رعد، المرتزقة ودورهم القذر في العراق، موقع المختصر للأخبار ٢١/٧/٢٠٠٦م.

(٢) انظر <http://www.albayan-magazine.com/trgmat/3.htm>

(٣) انظر سنجر، بيتر وارن، مهنة بعمر العالم، صحيفة اللومند تولوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.

(٤) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003//06/article01.shtml>





نضوب المتطوعين

هل نحن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مستعد للتضحية بحياته.. وأخلاقه.. في سبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعض المميزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟

المؤلف

تشير العديد من التقارير إلى أن أرض العراق تضم نحو ٤٨ ألف مرتزق يعملون في مجال الأمن الخاص، ويقدر حجم أعمال تلك الشركات الخاصة بمليارات الدولارات، وتأتي عمليات حراسة آبار النفط بأرباح طائلة لتلك الشركات، وربما تدر عليها ضعف المقابل الذي تحصل عليه من أدائها في أي أعمال أخرى، ويقوم عملاء تلك الشركات أحياناً بمنح حقوق تعدينية إلى شركات على صلة وثيقة بتجار السلاح وشركات تأجير المرتزقة، كما أن الحصول على أرقام يُشكل أحد الصعوبات التي تواجه الباحثين عن حقيقة نشاط المرتزقة؛ عدا أن حسابات الحكومة الأمريكية، وأجهزة مراقبة العقود غير واضحة تماماً في هذا الشأن، حيث يقدر الجيش الأمريكي أنه من بين ٨٧ مليون دولار المخصصة لعام ٢٠٠٥م للحملة العسكرية الموسعة في العراق، بما في ذلك آسيا الوسطى وأفغانستان، فإن ثلث هذا المبلغ ويصل إلى نحو ٣٠ بليون دولار تقريباً يتم إنفاقه على تعاقدات مع الشركات الخاصة.

أما دخل هؤلاء القتلة فقد أشار تقرير صحفي^(١) إلى أن الدخل الأساسي لشركات المرتزقة الآن لم يعد يأتي من بلدان ما وراء البحار الفقيرة كالسابق، بل من دول الشمال الغنية، حيث الجيوش الغربية المحترفة التي (تخصص) نشاطاتها أكثر فأكثر مثل: الحراسة والصيانة والتدريب والتعاون، في حين يسهم قطاع النشاطات الأمنية الخاص الموسع وحده الذي يبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص من بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا.

وتقدر العديد من التقارير التي تناولت رواتب المرتزقة العسكريين أن الضابط منهم والذي يقود المتطوعين الآخرين يتقاضى راتباً بحدود ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار في اليوم، والمرتزق العادي يتقاضى ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار في اليوم، طبقاً لطبيعة المهمة التي يكلف بها، والمنطقة التي يعمل فيها من حيث الحالة الأمنية، والمعدات العسكرية واستخدام الأسلحة والأجهزة الحديثة، وقيادة الطائرات والمروحيات والدبابات والعربات المدرعة والآليات الأخرى، ويمكن أن يصل مرتب المرتزق المحنك في القتال إلى نحو ١٥٠٠ دولار في اليوم، لاسيما إذا كان يعمل في إحدى المناطق الساخنة مثل المثلث السني في العراق حيث تشتد المخاطر الناتجة؛ إلا أن التمييز العرقي يظهر بوضوح في هذا الشأن، فتجد أن المرتزق الأمريكي المتخصص في المهام الصعبة يتقاضى عشرة أضعاف ما يتقاضاه مثيله من جنسية أخرى من دول العالم الثالث.

تأتي خصخصة الجيوش بعد انتعاش أسواق السلاح والطلب المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة ونضوب المتطوعين الراغبين

بالالتحاق بالوحدات العسكرية؛ لهذا فقد حذر أكثر من خبير من تأخر الجيش الأمريكي في تجنيد أعداد إضافية من المتطوعين، ولهذا تلجأ قيادة الجيش إلى المرتزقة، ويبدو أن فجوة التجنيد التي باتت تقلق الجيش الأمريكي آخذة في الاتساع، فقد كان تعداد الجيش الأمريكي سنة ١٩٨٩م نحو ٢,١ مليون عسكري خفض إلى ١,٤ مليون سنة ٢٠٠٤م، وأكدت وثائق البنتاجون وجود ٣٠ ألفاً من المرتزقة بين صفوف الجيش، وجاء ذلك ضمن الشهادة التي أدلى بها ديفيد شو وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أمام اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهي اللجنة المختصة بالنظر في المشكلات التي تواجه العاملين في الجيش، هذا بالإضافة إلى أحد عشر ألفاً في قوات الحرس الوطني وقوات الاحتياط في الولايات المتحدة من غير الحاصلين على الجنسية الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من شركات المرتزقة التي تعمل لصالح الجيش الأمريكي في العراق، والتي تقوم بتوفير الحماية لشركات إعادة الإعمار والشركات الأمريكية والغربية الأخرى.

ويقول (الميجور سستيفين ناجلر) الذي يعمل واعظاً في الجيش الأمريكي في حديث له بصحيفة النيويورك تايمز: «لقد كان هناك العديد من مسؤولي التجنيد بالجيش الأمريكي الذين مروا بأوقات عصيبة وبانهيارات عصبية بسبب فشلهم في الحصول على المزيد من المتطوعين الجدد، وفي ظل ضغوط الجيش عليهم بضرورة جلب المتطوعين بأي طريقة».

وتشير أرقام الجيش الأمريكي -التي نشرتها جريدة النيويورك تايمز- إلى أن هناك ٢٧ ضابطاً على الأقل في إدارة التجنيد الأمريكية التي تشرف على عملية تجنيد المتطوعين قد هربوا من الخدمة العسكرية منذ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، وفي إشارة أخرى إلى مدى الضغوط الملقاة على كاهل مسؤولي التجنيد بالجيش فإن وثائق الجيش الأمريكي تشير إلى أن عدد الجرائم التي اقترفها أولئك الضباط المشرفين على عملية التجنيد قد زادت بصورة كبيرة، والتي تتراوح ما بين تجنيد أفراد غير مؤهلين من أجل الوفاء بالخدمة المقررة على كل ضابط، أو إعطاء مزايا أو مكافآت استثنائية إلى المتطوعين من أجل إغرائهم بالتطوع.

وهناك شهادة متداولة مثل غيرها على حجم الضغوط التي يعاني منها مجندو الجيش الأمريكي ومنها شهادة الجندي (جوشو أكاي) فيقول^(٢) إنه نال إجازة من العراق للعودة إلى الولايات المتحدة وقرر خلال الحرب الدائرة في العراق عدم العودة إليها والهروب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أي مكان في العالم، ويتحدث (أكاي) عن تجربته في التجنيد، وكيف أن الضباط المجندين له نكثوا بوعودهم من ناحية عدم إشراكهم في المناطق الملتهبة في العالم وغيرها من أنواع المعاناة الأخرى والتي بسببها قد يطلق الجنود النار على أنفسهم، هرباً من العراق وأفغانستان، ثم يؤكد أنه وصل إلى كندا بعد أن فر مع عائلته واستقبلته هناك لجنة معارضي الحرب على العراق التي تتكفل في تدبير أمر لجوئه السياسي في تورنتو هرباً من جحيم القتال.

أما موقف الولايات المتحدة من إعلان الخسائر الحقيقية لحروبها فهذا ما زالت الكثير من الأعلام تتناوله ما بين مصدق ومكذب للأرقام، فما يؤكد التظليل الأمريكي في شأن العدد الحقيقي من القتلى ما نشر من مقال في موقع (كوكب المكيدة) Conspiracy Planet تحت عنوان (أكاذيب البنتاجون) حول وفيات الجنود في العراق، ويقول كاتب المقال أن ستة وعشرين ألفاً من الجنود قتلوا أو أصيبوا بإصابات بالغة أو هربوا من الجيش في حرب العراق، كما يذكر المقال عدد الجنود الذين توفوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها قد بلغ ٦٢١٠ حتى نهاية يناير ٢٠٠٥م، كما يؤكد الكاتب إن وزارة الدفاع الأمريكية تعتمد التقليل من العدد الحقيقي من القتلى فيما يؤكد في مكان آخر أن عدد الجثث التي تم شحنها إلى الولايات المتحدة وصل إلى ٧٠٠ جثة^(٣).

واليوم الجيش الأمريكي بحاجة إلى ١٠١٢٠٠ جندي من القوات الأساسية والاحتياط (٢٠٠٥م) وحده للوفاء بحاجات الجيش في كل من العراق وأفغانستان وفي مناطق أخرى حول العالم وفي داخل الولايات المتحدة، وهذا يعني أن كل ضابط تجنيد من أولئك البالغ عددهم ٧٥٠٠ ضابط يواجهون ضغوطاً متزايدة من أجل جلب المزيد من المتطوعين في وقت تصاعد الحرب الحالية في العراق والتي لا تبدو لها نهاية في الأفق.

ويقع أولئك الضباط بين مطرقة الجيش الأمريكي الذي يطالبهم بالمزيد من الجنود تحت أي ظرف، وبين سندان العائلات الأمريكية التي أصبحت تتأى بنفسها عن الجيش الأمريكي بسبب المخاطر التي

يواجهها المتطوعون في كل من العراق وأفغانستان، حيث يعترف اللواء مايكل روشيل قائد وحدة التجنيد بالجيش الأمريكي، فمن الواضح أن الجيش يمر بوقت عصيب فيما يتعلق بتجنيد المتطوعين الجدد، وأن الجيش الأمريكي يواجه أقصى التحديات أمام حركة التطوع في الجيش التي بدأت في سنة ١٩٧٣م، ويقول اللواء روشيل: «لا أنكر أننا بحاجة ماسة إلى المتطوعين، وأن المهمة الأخطر أمام الجيش الأمريكي هي جلب المزيد من المتطوعين في الوقت الراهن الذي تخوض فيه أمريكا حربين في العراق وأفغانستان»^(١)، وحتى يضمن الجيش الأمريكي أن ينال النسبة المتوقعة قام باتخاذ عدة تنازلات من أجل توسيع نطاق المتطوعين الجدد وقبول المتطوعين الأكبر سناً والمزيد من المتطوعين الذين بلا شهادات دراسية، وربما يفكر في تقديم المزيد من التنازلات ولكن دون جدوى، وخاصة وأن الحرب تجد من يرفضها، فلا النفط العربي أصبح يجذب أبناء الأمريكان، ولا التظليل الإعلامي الأمريكي يجد دائماً أذاناً صاغية من أن الولايات المتحدة مستهدفة من الإرهاب.

تشير وثائق الجيش الأمريكي إلى أن الجيش ولأول مرة منذ خمس سنوات يفشل في الحصول على الحصص المطلوبة من الجنود للتطوع، حيث يعاني الجيش من نقص بلغ نحو ثمانية آلاف جندي من الرقم المستهدف في أكتوبر ٢٠٠٤م وهو ٤٩,٢٨٥ جندي، ولم يتمكن الجيش من تجنيد العدد المطلوب من عجز في نسبة المجندين وبلغت ٢٧% في فبراير ٢٠٠٥م، و١٢% في مارس، و٤٢% في إبريل، ومن المتوقع أن يفشل الجيش في الوصول إلى العدد المطلوب في الأشهر القادمة المتبقية من عام ٢٠٠٥م، وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦م.

وقد صرح الجنرال (ريتشارد كودي) نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي أمام الكونجرس في ١٦ مارس ٢٠٠٥م أنه يشعر بقلق عميق حول تمكن الجيش من توفير عدد القوات اللازمة للقوات الأمريكية، ويضيف: «إن هذا يؤرقه ويجعله يفكر في الحجم الحقيقي للمشكلة، ويتساءل فيما بعد كيف سيكون شكل الجيش إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه في عام ٢٠٠٧م».

وليس الجيش الأمريكي من يعاني من تدني معدلات التجنيد؛ بل إن مشاة البحرية الأمريكية المارينز هي الأخرى قد فشلت في الوصول إلى عدد المتطوعين في يناير ٢٠٠٥م ولأول مرة منذ عدة عقود، في حين نجحت البحرية والقوات الجوية في توفير العدد المطلوب وذلك بسبب قلة المطلوبين للتجنيد في صفوفيهما، ومنذ سنة ١٩٧٣م كان الجيش الأمريكي يعتمد على نظام التطوع وتمكن من الحصول على العدد المطلوب الذي يصل إلى مليون جندي أمريكي من القوات الأساسية والاحتياطية والحرس الوطني، وذلك من خلال حملات توعية وحث المواطنين على الانخراط في صفوف الجيش لاكتساب مهارات جديدة وخوض المغامرات والمال الوفير والعديد من المزايا الأخرى، ولكنها في أوقات الحروب لا تعادل مخاطر الموت في ساحات الحروب.

وقد صرح العديد من كبار رجالات الجيش الأمريكي، بما فيهم اللواء المتقاعد (جريج بارلير) الذي ترأس قطاع البحث والاستراتيجية لهيئة التجنيد بالجيش الأمريكي حتى سنة ٢٠٠٢م أن الضغوط تتزايد على الضباط المختصين بجلب المتطوعين مما يظهر أن هذه السياسة

يجب أن يعاد النظر فيها، وأن يتم التفكير في وسائل أخرى مثل وجود الخدمة الوطنية الإلزامية بين الشباب الأمريكي.

وتتعالى أصوات التحذير من مغبة نضوب المتطوعين، فقد حذر عضو الكونغرس (جوزف بيدن) عن الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية أن الجيش قد يلجأ إلى الاعتماد على التجنيد الإجباري، استناداً إلى التقرير الذي قدم لوزارة الدفاع الأمريكية وأشار إلى الصعوبات التي يعاني منها الجيش لجذب مجندين جدد، وأوضح بيدن لشبكة إن بي سي التلفزيونية سيكون علينا بحث هذه المشكلة، فهناك تراجع بنسبة ٤٠٪ في أعداد المجندين المتطوعين، في حين يطالب آخرون أمثال (توم فريدمان) الناقد السياسي والمتحدث باسم مجلس العلاقات الخارجية أن الوقت حان لإعادة تطبيق التجنيد بالقرعة على الشعب الأمريكي.

وفي خطوة من أجل إغراء الشباب الأمريكي للتطوع في صفوف الجيش قامت قيادة الجيش باتخاذ عدة خطوات، ففي سبتمبر ٢٠٠٤م ضوعفت مكافأة الانضمام إلى الجيش مدة ثلاث سنوات، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٨م، وتقليل شروطه للانضمام، ورفع الحد الأقصى للالتحاق إلى ٣٩ عاماً، وفي العام ٢٠٠٤م وافق الجيش على قبول آلاف المتطوعين دون الحصول على شهادات ثانوية.

كما دشّن الجيش الأمريكي حملة إعلانية محلية لإقناع الآباء بتجنيد أبنائهم، فتشير صحيفة (يو إس إيه توداي) الأمريكية إلى أن الجيش الأمريكي بعد أن فشل في إقناع الشباب في التطوع في

صفوف الجيش بسبب عدة عوامل منها رفض الآباء لدخول أبنائهم الجيش، فقد غير الجيش استراتيجيته الدعائية والإعلامية، واتجه إلى إغراء الآباء والأمهات ومحاولة إقناعهم بمزايا الانخراط في صفوف الجيش، وأوضحت الصحيفة أنه من بين مبادرات الجيش الأمريكي والمارينز:

- أربعة إعلانات تلفزيونية مؤثرة للجيش تستهدف الآباء والأمهات والمدرين والوزراء، مضيئة أن الإعلانات أذيعت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥م.

- قرار خبراء التطوع بالجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان بزيارة منازل المجندين المحتملين لتهدئة مخاوفهم بشأن الحرب.

- شريط فيديو مدته تسع دقائق يحمل اسم حديث الآباء، يحاول تمرير رسالة الآباء الهادفة إلى القول أن التطوع في سلاح المارينز شيء جيد لأبنائهم.

- حملة بريدية مباشرة لسلاح المارينز إلى آباء الشبان الأمريكيين في المدارس العليا، يركز فيها المارينز على فوائد الالتحاق به، ويطلبون فيها من آباء الطلبة إتاحة الفرصة بالحديث إليهم عن الوظيفة العسكرية.

وتشير دراسات عن الجيش الأمريكي والتي أظهرت أن الآباء يمثلون عقبة أساسية أمام التطوع، حيث ذكرت دراسة لمؤسسة ميلوارد براون، على نحو ١٢٠٠ متطوع محتمل، أن المعارضة للخدمة العسكرية تتزايد بشكل كبير بين الأمهات والآباء، فيما وجدت مؤسسة بحثية

أخرى أن المؤثر الأكبر في قرارات الترشيح للانضمام بالجيش كانت الأمهات، بنسبة ٨١٪، تبعهم الآباء بنسبة ٧٠٪، ويسعى كل من الجيش النظامي والمارينز لإقناع الآباء بأن أبنائهم سيتمتعون بالسلامة وأن خدمتهم في العراق ليست بالضرورة حكماً بالإعدام.

كل هذا النقص بأعداد العسكريين دفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بعصابات الجريمة المنظمة، حيث رموز العصابات وشعاراتها مثبتة على مقرات الاحتلال والآليات في الشوارع وأجساد الجنود على شكل وشوم، حيث يقول (جيفري ستولسون) الذي كان يعمل ضابط إصلاح ومؤسس فريق مكافحة العصابات في سجن بولاية (وسكونسن)، وخبير بثقافة العصابات أنه التقط مئات الصور لكتابات ورسوم ورموز العصابات وهو لا يشعر بالأمان إلى جانب رجال كان يساعد في إدخالهم السجن، ويؤكد (سكوت بارفيلد) وهو محقق في جرائم العصابات في وزارة الدفاع في (فورت لويس) بولاية (واشنطن) أن هذه المشكلة قمة جبل الجليد «وما يثير قلقه أن الجيش الأمريكي يدرب هؤلاء الشبان على فن الحرب داخل المدن ثم يعيدهم إلى شوارع أمريكا حيث يستأنفون القتال، مؤكداً أن العصابات بدأت ترسل أعضائها إلى الجيش الأمريكي»^(٥).

وأما هذا التخييط الأمريكي فإن الولايات المتحدة ستكون أمام خيارين وهما إما البدء في تخفيف مستويات القوة الموجودة في العراق أو المخاطرة بانهيار القوة العسكرية الأمريكية القائمة على التطوع، فقد كتب ماكس بوت في صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقترحاً منح الجنسية الأمريكية لأي شخص في العالم مستعد لأن

يخدم لمدة معينة في الجيش، والسؤال الأخلاقي هنا كيف يسمح ماكس لنفسه ولآخرين في الولايات المتحدة الطلب من شعوب الأرض الإسهام في توسيع الإمبراطورية الأمريكية، فهل نحن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مستعد للتضحية بحياته وأخلاقه في سبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعض المميزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟ وهي في مجملها لن تكون إلا للوصول إلى ثرواتها المنهوبة أصلاً والقضاء على بارقة أمل للنهوض مستقبلاً أو على الأقل القدرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية.

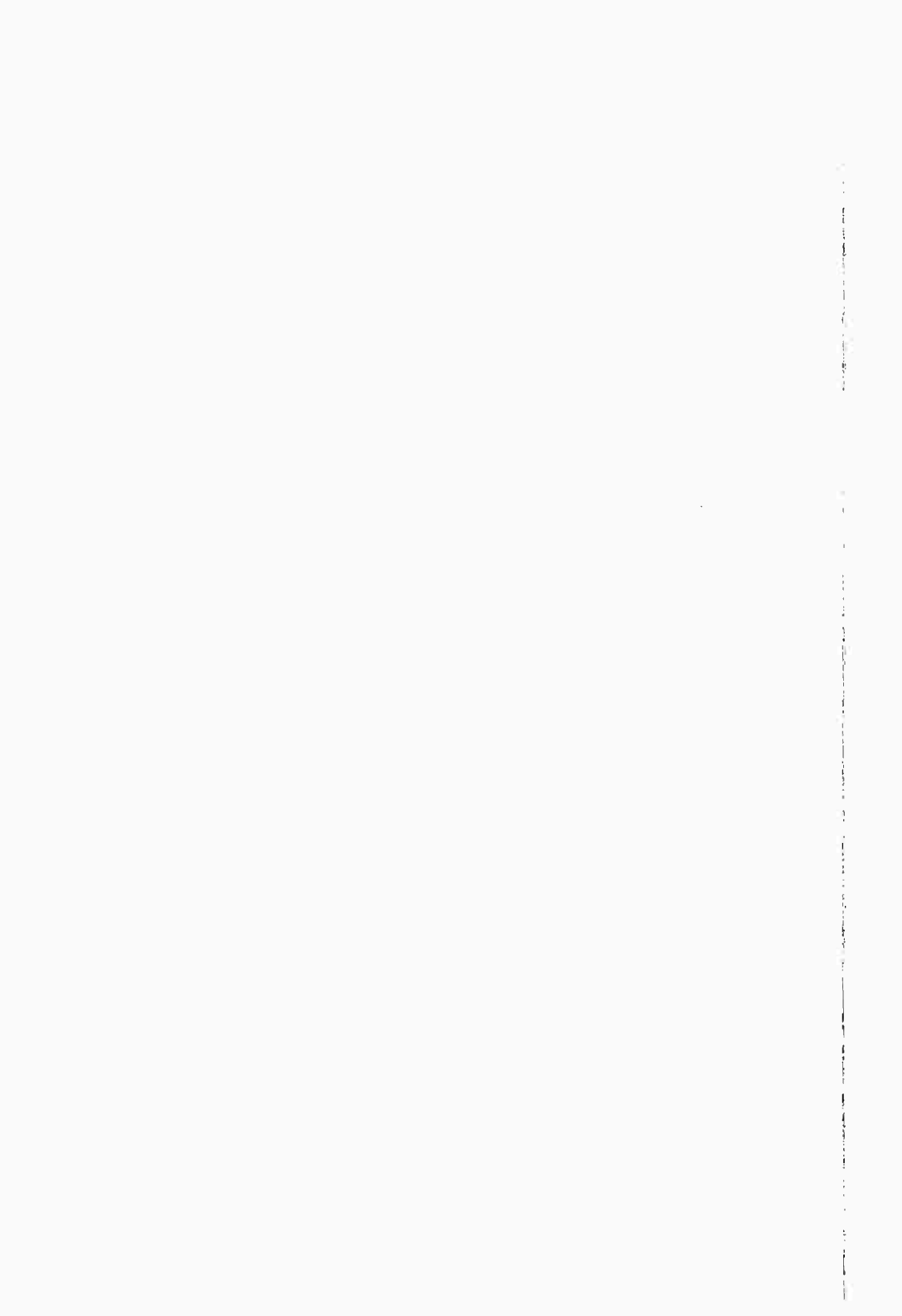


الهوامش:

- (١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>.
- (٢) انظر ميدل إيست أولاين، ٢ أغسطس ٢٠٠٥ م.
- (٣) انظر العبيدي، محمد، خسائر قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وعمليات المقاومة أكاذيبها تكشفها الحقائق، صحيفة القدس العربي، ٥ يوليو ٢٠٠٥ م.
- (٤) انظر، البزراوي، محمد، محنة الجيش الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام، ٩ أبريل ٢٠٠٥ م.
- (٥) أنظر، <http://www.alshahid-almustakil.com/madarat.htm#amr>



ملحق المعلومات



حوليات المرتزقة

- ١٩٦٣: في الكونغو البلجيكية السابقة، حظي المتمردون في منطقة المناجم في كاتنغا الانفصالية بدعم مرتزقة بلجيكيين وفرنسيين.
- ١٧ إبريل ١٩٦٣: حاول مرتزقة دفعت بهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، اجتياح كوبا (خليج الخنازير).
- ١٩٦٤-١٩٦٧: أكثر من ٨٠٠ جندي من المرتزقة يشكلون رأس حربة الجيش الوطني الأنغولي. وفي العام ١٩٦٧ أقدموا على التمرد بعد أن أمر الجنرال جوزف موبوتو بالقضاء على المرتزقة وعلى جنود كاتنغان واختطاف موزير تشومبي.
- ٥ يوليو ١٩٦٧، استولت كتيبة (ليوبارد) على بوكافو وقاومت حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن تتسحب إلى رواندا.
- ١٩٦٧-١٩٧٠: (كلاب الحراسة) يتدخلون بكثرة في بيافرا، الإقليم الانفصالي في نيجيريا.
- ١٩٦٠-١٩٧٥: تتداول الأخبار عن وجود أشهر المرتزقة الفرنسيين، روبير بوب دينار في الغابون وروديسيا والكونغو كينشاسا ثم إيران واليمن وأنغولا. وفي العام ١٩٧٥، وصل علي الصويلح إلى السلطة في جزر القمر.
- ١٦ يناير ١٩٧٧: الأمم المتحدة تتهم كل من المغرب والغابون بالضلوع في الهجوم على كوتونو في بينين. وقد شارك السيد دينار في

هذه العملية الفاشلة التي لقيت دعماً مماثلاً من التوغو وساحل العاج.

● ٣ يوليو ١٩٧٧: منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى معاهدة القضاء على المرتزقة في إفريقيا ويسري العمل بها ابتداء من العام ١٩٨٥م.

● ١٣ مايو ١٩٧٨: يعود دينار إلى جزر القمر من خلال انقلاب ليؤسس الحرس الجمهوري (٦٠٠ رجل) ينافس به الجيش الوطني بمساعدة مرتزقة أوروبيين.

● ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩: بوب دينار يقتل رئيس جزر القمر أحمد عبدالله بعد نقاش حاد، ثم يقوم المظليون الفرنسيون بإجلاء السيد دينار إلى جنوب إفريقيا.

● ٤ ديسمبر ١٩٨٩: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى المعاهدة الدولية ضد استخدام المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم، وتصادق عليها ٢٢ دولة.

● ١٩٩٢: أول عقد توقعه Executive Outcome في أنغولا لصالح شركات النفط (هيريتاج أويل)، (غولف شيفرون)، (رانجر أويل)، (سونانغول) و(بترانغول).

● فبراير ١٩٩٢: النظام الزائيري يطلب قرضاً بـ ٩٧ مليون دولار لتجنيذ ١٤٠ (تقنياً) أنغولياً من أجل الكتيبة الرئاسية الخاصة.

● ١٩٩٣: وكالة Executive Outcome الإفريقية الجنوبية تتدخل في أنغولا لتدريب الجنود وتأمين حراسة الحقول النفطية في سويو. وتصل شركة (دينكوب) سرّاً إلى كولومبيا.

● ١٩٩٤: ترسل فرنسا مرتزقة إلى رواندا خلال عمليات الإبادة الجماعية وبعدها وذلك بالرغم من الحظر الدولي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٤ ضد أي إمداد أجنبي لرواندا بالرجال والسلاح.

● ١٤ مايو ١٩٩٤م حكومة سيرااليون تطلب المساعدة من Executive Outcome مقابل الحصول على قسم من مناجم الألماس في المنطقة.

● ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥: هجوم بقيادة بوب دينار يقرب الرئيس سعيد محمد دججار في جزر القمر.

● ١٩٩٦: أقدم مرتزقة من الصرب بموافقة فرنسا على محاولة انقاذ نظام موبوتو في الكونغو كينشاسا.

● مارس ١٩٩٦: في سيرااليون قادت Executive Outcome عملية إنقاذ لمراقبين من الأمم المتحدة كانوا معرضين للخطر.

● ١٩ مارس ١٩٩٧: وفاة جاك فوكار، (مسيو إفريقيا) في قصر الإليزيه والمعتبر مدبراً لغالبية عمليات المرتزقة لصالح فرنسا في إفريقيا. الحكومة الزائيرية تستدعي العديد من شركات المرتزقة لإيقاف تقدم القوات الراوندية والاوغندية. في غينيا الجديدة، اتهم تيم سبيسر من الشركة البريطانية «ساندلاين انترناشيونال» بتظيم محاولة انقلابية. وزارة الخارجية الأميركية تكلف (دون العودة إلى الكونغرس) شركة MPRJ بالمساعدة في إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام ضمن إطار برنامج معالجة الأزمات في إفريقيا ACRI.

- ٢٦ فبراير ١٩٩٨: الجمعية الوطنية في جنوب إفريقيا تحظر الارتزاق من خلال إقرار قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية.
- ١٩ مايو ١٩٩٩: باريس تبرئ بوب دينار ومساعديه من تهمة اغتيال رئيس جزر القمر أحمد عبدالله عام ١٩٨٩.
- أغسطس ١٩٩٩: فرنسا ترسل رجالاً إلى الكونغو برازافيل لدعم ميليشيات الرئيس ساسو نغويسو.
- ٢٠٠١: وجود مرتزقة فرنسيين في زائير وساحل العاج.
- ١٩ يونيو ٢٠٠٢: السلطات الفرنسية تمنع إنزالاً في مدغشقر لاثني عشر من المرتزقة الفرنسيين أو من أوروبا الشرقية.
- ٣ أبريل ٢٠٠٣: الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى قانوناً حول الارتزاق تمنع تجنيد المرتزقة ونشاطهم.
- ٦ مايو ٢٠٠٣: اغتيال المرتزق سام بوكاري في مونروfia وكان ملاحقاً بموجب مذكرة توقيف دولية من المحكمة الدولية الخاصة في فريتاون.
- ٢٦ يوليو ٢٠٠٣: الحكم في جنوب إفريقيا على ريشار روجيه وهو جنوب إفريقي من أصل فرنسي، بالفراة والسجن مع وقف التنفيذ بسبب تجنيده مرتزقة لساحل العاج وذلك عملاً بقانون ١٩٩٨.
- ٢٠٠٤: اعتقال ١٢ مرتزقاً في تنزانيا وهم في طريقهم إلى

مدغشقر يعملون لصالح شركة APIS ١٠ أغسطس ٢٠٠٤: وزارة الدفاع الأمريكية تطلب من الكونغرس ٥٠٠ مليون دولار لبناء شبكة من (الميليشيات الصديقة) في العالم للقضاء على الإرهاب في المناطق الخارجة عن السيطرة.

● ٢٥ أغسطس ٢٠٠٤: اعتقال مارك تاتشر (نجل مارغريت تاتشر) في جنوب إفريقيا بتهمة الإسهام في تمويل الانقلاب الفاشل في غينيا الاستوائية في شهر مارس من العام ٢٠٠٤.





المؤلف في سطور

- ماجستير إعلام من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بكالوريوس تاريخ من جامعة قسنطينة، الجزائر.
- معد تلفزيوني في قناة المجد الفضائية في الرياض.
- باحث في مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام في الرياض.
- باحث ومنسق وحدة السلام، ووحدة المعلومات الصحفية في مركز الأردن الجديد للدراسات في الأردن.
- باحث في المركز الأردني للدراسات والمعلومات في الأردن.
- شاركَ بتحرير مجموعة من الكتب والمشاركة مع المراكز والمؤسسات الصحفية في إعداد الملفات المتخصصة، ونشر العديد من الدراسات والمقالات.
- صدر له كتابين:
 - قتل الشهود الاغتيالات الأمريكية الإعلامية العربية، الرياض، ٢٠٠٤م، دار غيناء.
 - المرأة في إسرائيل، الرياض، ٢٠٠٦م، مكتبة العبيكان.

- قدم دورات إعلامية متخصصة في قناة المجد الفضائية في الرياض، ومركز الشريا للدراسات في الأردن، ومركز طيبة الإعلامي للتدريب في السودان.

